

Distr.: General
18 July 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٠٧ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة
الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير تلبية لقرار الجمعية العامة ١٦٣/٥٧. والتحليل المقتضب للتوصيات المقدمة من لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية والأربعين بشأن الموضوع ذي الأولوية "التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية"، يعقبه تقييم للمسائل التي تناولتها التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن إجراءات المتابعة. ويُركّز التقرير على موضوعين عامين، وهما: التماسك في السياسات لتعزيز التنمية الاجتماعية، والمشاركة والشراكة كهدفين ووسيلتين للتنمية الاجتماعية.

* A/58/150.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٧-١	أولا - مقدمة
٤	٣٣-٨	ثانيا - التماسك في السياسات لتعزيز التنمية الاجتماعية
٥	١٢-٩	ألف - التماسك في السياسات بالنسبة لأهداف وغايات التنمية الاجتماعية ..
٦	١٩-١٣	باء - تماسك وتكامل السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية
٨	٢٨-٢٠	جيم - التماسك بين التعاون الوطني والدولي في السياسات الإنمائية
١٠	٣٣-٢٩	دال - العمالة كحالة خاصة
١١	٥٥-٣٤	ثالثا - المشاركة والشراكة كهدفين ووسيلتين للتنمية الاجتماعية
١٢	٤٠-٣٥	ألف - مشاركة البلدان النامية في الشؤون الدولية
		باء - الشراكة بين جميع الأطراف الفاعلة في عملية التنمية: القطاع الخاص والمجتمع المدني
١٣	٤٩-٤١	
١٥	٥٥-٥٠	جيم - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كمثال على الشراكات
١٦	٥٧-٥٦	رابعا - الملاحظات الختامية

أولا - مقدمة

١ - أُعِدَّ هذا التقرير تلبية لقرار الجمعية العامة ١٦٣/٥٧، الذي طلبت فيه من الأمين العام أن يقدم تقريرا إليها في دورتها الثامنة والخمسين بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين. والتقرير الحالي هو التقرير الرابع في سلسلة من التقارير صدرت عن هذا الموضوع منذ عقد الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٢ - وقد قَدِّمَ التقرير الأول المرفوع إلى الجمعية العامة (A/55/344) تحليلا للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية ونظرة شاملة عن المبادرات الجديدة المعتمدة. واستعرض التقرير الثاني (A/56/140) أنشطة المتابعة التي اضطلعت بها الهيئات الحكومية الدولية. وركز التقرير الثالث (A/57/155) على نتائج المؤتمرات الحكومية الدولية ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين وصلتها بالأنشطة المضطلع بها لتعزيز تنفيذ نتائج إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة^(١).

٣ - ونظرت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية والأربعين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٣، في إطار مسؤوليتها عن متابعة مؤتمر القمة والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، في موضوع "التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية". ومن المقرر تقديم النتائج المتفق عليها التي اعتمدها في هذا الشأن^(٢) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإقرارها في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣. ولوضع مضمون تلك النتائج المتفق عليها تحت أنظار الجمعية العامة، يُقَدِّم هذا التقرير تحليلا وتقييما مقتضبين للمسائل الواردة فيها، كما يتضمن توصيات مقدمة إلى الجمعية العامة بشأن إجراءات المتابعة.

٤ - ومن المفيد الإشارة بادئ ذي بدء إلى أن الجمعية العامة قد أكدت من جديد في قرارها ١٦٣/٥٧ الالتزامات المعقودة في مؤتمر القمة والتي تشكل توافقا جديدا في الآراء على وضع الشعوب في مركز التنمية. وقد لاحظت الجمعية العامة أن دمج أهداف التنمية الاجتماعية في المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة المعقودة مؤخرا إنما يبين التزاما راسخا مستمرا بتحقيق أهداف مؤتمر القمة. وفي الوقت ذاته، أقرت بالحاجة إلى التعاون والمساعدة على الصعيدين الدولي والإقليمي بشكل فعال وتعزيزهما من أجل زيادة المشاركة، وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية وتحسين المساواة في المجتمعات، كما أقرت بالحاجة إلى الشراكة والتعاون الفعالين بين الحكومات والجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمعات المدنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٥ - ودعت الجمعية العامة في القرار ذاته الأمين العام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية الاجتماعية، واللجان الإقليمية، والوكالات المتخصصة المعنية، وصناديق منظومة

الأمم المتحدة وبرامجها، وسائر المنتديات الحكومية الدولية ذات الصلة، إلى أن يواصلوا إدراج الالتزامات الواردة في إعلان كوبنهاغن في برامج أعمالهم ومنحها الأولوية في الاهتمام. كما رحبت بمساهمة لجنة التنمية الاجتماعية في عملية المتابعة وأكدت من جديد أنها ستواصل تحمل المسؤولية الأولى في هذا الصدد. وأخيرا أقرت الجمعية العامة بالحاجة إلى متابعة متكاملة منسقة لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ودورها الاستثنائية ومؤتمرات القمة التابعة لها.

٦ - وقد برز التماسك في السياسات والشراكة، إلى جانب الملكية القطرية، كمبادئ تنظيمية رئيسية في جدول أعمال التنمية في الوقت الحاضر، وتتجلى هذه الحقيقة بقوة في كل من القرارات والنتائج المتفق عليها المعتمدة من لجنة التنمية الاجتماعية ومناقشات المتابعة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري بالمكسيك في الفترة من ١٨ حتى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، والمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة بقطر في الفترة من ٩ حتى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وفي حين أن العمليتين الأخيرتين قد ركزتا إلى حد كبير على زيادة التماسك في السياسات الاقتصادية من خلال تنسيق وتعاون أكثر فعالية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، فقد شددت لجنة التنمية الاجتماعية على الحاجة إلى الاعتراف بالترابط بين السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية وإلى تعزيز سياسات عامة متكاملة متناسقة وشاملة. وعلاوة على ذلك، أكدت اللجنة على تشجيع المشاركة والشراكة الواسعي النطاق من قبل جميع أصحاب المصلحة في صياغة السياسات بقصد توسيع الفرص إلى الحد الأقصى بالنسبة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار العولمة، وكذلك للتخفيف من آثارها السلبية.

٧ - ومن هذا المنظور إنما تم اختيار الموضوعين - التماسك في السياسات لتعزيز التنمية الاجتماعية، والمشاركة والشراكة كهدفين ووسيلتين للتنمية الاجتماعية - من أجل التقرير الحالي.

ثانياً - التماسك في السياسات لتعزيز التنمية الاجتماعية

٨ - تناولت لجنة التنمية الاجتماعية مسألة التماسك في الحشد الهائل من السياسات الضرورية لتعزيز التنمية الاجتماعية من أربع زوايا:

- (أ) التماسك في السياسات بالنسبة لأهداف وغايات التنمية الاجتماعية؛
- (ب) تماسك وتكامل السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية؛
- (ج) التماسك بين التعاون الوطني والدولي في السياسات الإنمائية؛
- (د) العمالة كحالة خاصة.

ألف - التماسك في السياسات بالنسبة لأهداف وغايات التنمية الاجتماعية

٩ - أكدت اللجنة على أن جهود التعاون الوطنية والدولية ينبغي أن تهدف إلى "التضامن، والمساواة داخل البلدان وفيما بينها، والعدالة الاجتماعية، والحكم الصالح على جميع المستويات، والتسامح، والاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان وحياته الأساسية". كما أشارت اللجنة إلى أن السياسات المتكاملة الشاملة للقطاعات ينبغي أن تراعي "حاجات ومصالح جميع أعضاء المجتمع ومساهماتهم في التنمية الوطنية"، وأن تروج تعميم "المنظور الجنساني".

١٠ - وبذكر اللجنة لهذا النطاق من الأهداف، إنما تؤكد من جديد النصوص المعتمدة في كوبنهاغن وجنيف في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. فمؤتمر القمة والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة^(٣) ربطا كلاهما بين العدالة الاجتماعية، والمساواة في الحقوق، ولا سيما بالنسبة للمرأة والرجل، والحكم الصالح، بما في ذلك عن طريق حكم القانون، وكلاهما أكدا على أن يكون حُسن حال جميع أعضاء المجتمع هو الهدف الرئيسي - والمعيار الرئيسي في التقييم - للسياسات العامة. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة بإقامتها الصلة بين "حاجات" الشعب و "مصلحه" و "مساهماته"، إنما تؤكد على أهمية المشاركة، لصلتها بالتمكين، بالنسبة إلى النظم الاقتصادية السوقية المفتوحة والفعالة، وبالنسبة إلى تحقيق الديمقراطية.

١١ - وعلى ضوء ما تقدم، لا يمكن هنا التطرق إلى تحقيق التماسك والانسجام في السياسات الوطنية والدولية إلا بشكل عام جدا. والنقاط التالية جديرة بالملاحظة:

(أ) سياسات التنمية الوطنية تؤكد باطراد العلاقة الإيجابية بين أوجه التحسن في مستويات المعيشة، والمؤسسات السوقية المفتوحة والفعالة التي تقدم الفرص لأكثر عدد من الناس، والحكم الصالح، وتعزيز حقوق الإنسان. وقد حظي هذا النهج بقبول واسع النطاق، ولو أن تنفيذه تماما ما برح صعبا؛

(ب) الأساس الذي تقوم عليه السياسات الوطنية والدولية هو أقل صلابة إلى حد كبير عندما يتعلق الموضوع بضمان العدالة الاجتماعية، التي تشمل أهدافا متباينة مثل الحد من الفقر، أو المساواة في الحقوق، أو التكافؤ في الفرص. وعلى الرغم من أفكار العدالة الاجتماعية هذه، هناك دليل على أن عدم المساواة في الدخل، والثروة، والسلطة، داخل البلدان وكذلك فيما بينها، هي في تزايد؛

(ج) إلى حد ما بسبب الترابط المتعاضد بين النظم الاقتصادية والمجتمعات، فإن الضرورات التي تختمها البيئة الاقتصادية الدولية تفرض قيودا متزايدة على عملية وضع السياسات، وبخاصة سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان النامية. ونتيجة لذلك، أصبحت أهداف التنمية الاجتماعية الطويلة الأجل والسياسات المصاحبة لها تابعة بشكل متزايد

لجدول أعمال السياسات الاقتصادية القصيرة الأجل، مع ما في ذلك من خطر تعرض التماسك بين هذه السياسات إلى التوتر في أحسن الأحوال أو إلى الضياع في أسوأها.

توصية

١٢ - قد ترغب الجمعية العامة في التأكيد على أن التقدم في تحقيق أهداف اجتماعية طويلة الأجل، مثل المساواة والتلاحم الاجتماعي والتراكم الكافي في رؤوس الأموال البشرية، إنما يتطلب سياسات اقتصادية داعمة متماسكة قصيرة الأجل وطويلة الأجل على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك فضلا عن السياسات الاجتماعية.

باء - تماسك وتكامل السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية

١٣ - دعت لجنة التنمية الاجتماعية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى "الاستمرار في النظر في تكامل السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية بصفتها أحد المجالات المواضيعية التي ستعالج في المناقشات المقبلة".

١٤ - وكون هذه المسألة موجودة في أعمال الأمم المتحدة طوال عدد من العقود إنما يبين أهميتها القصوى وصعوبتها. وهناك عدد من الطرق المختلفة لتكامل الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية. وإحدى هذه الطرق هو التكامل الذي تخضع فيه جميع السياسات الاقتصادية للحكومات الوطنية والمنظمات الدولية لأهداف اجتماعية قليلة، تدور جميعها حول الهدف الأعلى المتمثل في تعزيز أعلى درجات الرخاء لأقصى عدد من الناس. وبموجب هذا النهج، توضع السياسات الاقتصادية، كالسياسات المتصلة بالإنتاج والتجارة والاستهلاك للسلع والخدمات، على أساس الهدف الاجتماعي الأعلى ذاك.

١٥ - والشكل الآخر للتكامل هو الحالة التي تضع فيها الوكالات العامة الوطنية والدولية الأهداف والغايات الاجتماعية والاقتصادية في اعتبارها معا وبشكل متناسق عند قيامها بوضع سياساتها وتنفيذها. فالسياسات المتعلقة بالضرائب، على سبيل المثال، تحاول الموازنة بين عدة أهداف، بما فيها الحاجة إلى حفز رجال الأعمال والحاجة إلى تمويل الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة، التي يجب ألا يحول انعدام الدخل الشخصي دون الوصول إليها. وقد أكد كل من مؤتمر قمة كوبنهاغن والدورة الاستثنائية في جنيف على هذا الشكل من التكامل في التزاماتهما المقطوعة.

١٦ - والشكل الثالث للتكامل هو صورة طبق الأصل عن الشكل الأول، تخضع فيه السياسات الاجتماعية للسياسات الاقتصادية وللأهداف والغايات المصاحبة لها. وفي ظل هذه الظروف، تكون للسياسات الاقتصادية القصيرة الأجل الأسبقية على الغايات الإنمائية طويلة الأجل، الاجتماعية إلى حد كبير. وهذه الحال مستمدة بشكل رئيسي من الأهمية المعلقة على اتباع سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، التي تهدف في الدرجة الأولى إلى التقويم

السريع للخلل المالي والعجز الخارجي في ظل التضخم المنخفض، وإزالة القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحرير القطاع المالي، والانفتاح على التجارة الأجنبية والاستثمارات الأجنبية. ففي عالم يزداد فيه الترابط والعولمة، تصبح هذه التدابير أولويات بالنسبة لمعظم الحكومات. وتقوم هذه السياسات على أساس الافتراض القائل بأن التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الحد من الفقر، ستتبع النمو الاقتصادي والمشاريع العلاجية المستهدفة للذين لا يستفيدون من ذاك النمو. وبناء على ذلك، لا تُعالج مسائل التوزيع وأهداف التنمية الاجتماعية صراحة عند وضع السياسات، كما لا يولى أي اهتمام ذو شأن لتقييم العواقب الاجتماعية للسياسات الاقتصادية وفهمها.

١٧ - إن هيمنة مجموعة من السياسات، وفي هذه الحالة السياسات الاقتصادية، على مجموعة أخرى من السياسات، هو ليس تكاملاً حقيقياً بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية. بيد أن هذا هو الحال السائدة في معظم البلدان، سواء أكانت بلداناً متقدمة أم بلداناً نامية أم بلداناً تمر في فترة انتقالية. وهيمنة السياسات الاقتصادية على السياسات الاجتماعية هذه سببها إلى حد ما أنه ليس لدى الوزارات الاجتماعية أو الوزارات الأخرى "ذات الاختصاص" سوى سلطة محدودة على نظيراتها في المجالات الاقتصادية والمالية للحكومات، وسوى نفوذ محدود فيها. بيد أن الحجة الأقوى هي أن التقدم الاجتماعي لا يمكن تحقيقه في ظل ظروف اقتصادية غير مستقرة. ولا بد من التأكيد هنا على أن الوجه الآخر من قطعة العملة، هو أن الاستقرار الاقتصادي لا يمكن المحافظة عليه في مجتمع غير مستقر. والتوفيق بين هذين الموقفين هو عنصر جوهري بالنسبة لتكامل السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية.

١٨ - فبعد مرور ١٠ سنوات تقريباً على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أصبح من الواضح أن النمو الاقتصادي المستديم "لصالح الفقراء" هو أمر هام بالنسبة للحد من الفقر. بيد أنه في إطار استراتيجية نمو تعزز المساواة، تدعو الحاجة إلى إعادة جوانب أساسية أخرى في التنمية، مثل العمالة والتعليم والرعاية الصحية والدمج الاجتماعي، بما في ذلك التمويل الكافي الثابت للسياسات والبرامج الاجتماعية، إلى عملية وضع السياسات، إن كان لأسباب الفقر - وليس فقط لأعراضه - أن تُعالج بنجاح. إذ ليس من المحتمل أن يُترجم الالتزام السياسي إلى نُهج سياسات متكاملة بدون أطر نظرية وعملية مبتكرة تضمن التماسك في السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية والتوازن في تكاملها.

توصية

١٩ - قد ترغب الجمعية العامة في تشجيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة على تقييم الطريقة التي يتم بها التكامل بين السياسات

الاقتصادية والسياسات الاجتماعية. وقد ترغب الجمعية العامة أيضا في أن تطلب من لجنة التنمية الاجتماعية إيلاء اهتمام خاص لمسألة التكامل في الدورات المقبلة.

جيم - التماسك بين التعاون الوطني والدولي في السياسات الإنمائية

٢٠ - لما كان كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية ويتلقى تشجيع الأمم المتحدة لشق طريقه الخاص، فإن للتعاون الدولي في التنمية دورا داعما ينبغي أن يتسق والجهود الوطنية. ويجب أن يُقَيِّم التناسق بين إجراءات المنظمات الدولية من منظور وطني. ومن هذا المنطلق، أكدت لجنة التنمية الاجتماعية على أن للتعاون الدولي دورا حيويا في تعزيز "القدرة البشرية والمؤسسية والتكنولوجية" للبلدان النامية وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولاحظت اللجنة أنه بدون بناء هذه القدرة "سيصعب العمل على دمج قضايا السياسات الاجتماعية في تخطيط السياسات ووضع الميزانيات". وبعبارة أخرى، سيتعذر على البلدان النامية وغيرها من البلدان الاضطلاع بمسؤوليتها عن التنمية الاجتماعية بدون المساعدة التقنية وغيرها من أشكال العون المقدمة من خلال التعاون الدولي.

٢١ - وبهذا الصدد، لاحظت اللجنة ما تحقق من "زيادة في التنسيق والتعاون" على المستوى العملي بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات المالية الدولية، وفي هذا السياق، دعت هذه المؤسسات إلى العمل على "جعل تحسين النتائج الاجتماعية جزءا من برامجها للمساعدة". والأهم من ذلك، وبالنظر إلى التركيز حاليا على الحد من الفقر، أشارت اللجنة من المنطلق نفسه إلى أن تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر ينبغي أن يكون "بإشراف وطني"، وأنه حيث توجد "ورقات استراتيجيات الحد من الفقر"، يلزم وضعها في إطار "منهاج شامل" و "في سياق أوسع تراعى فيه جميع الأهداف الاجتماعية بشكل ملائم".

٢٢ - وبخصوص مسألة الإشراف الوطني، حث وزراء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في إعلان أصدره في عام ٢٠٠٢ مؤسسات بریتون وودز على السعي الحثيث إلى وضع منهجية للتحليل التوقعي للفقر والآثار الاجتماعية لجميع الظروف البرنامجية، حتى تتمكن البلدان نفسها من تطبيق جميع الأدوات العملية على مثل هذا التحليل، مع تلقي مساعدة من جهات غير مؤسسات بریتون وودز، حسب الاقتضاء.

٢٣ - ولذا، أكدت اللجنة مجددا، تمشيا مع مؤتمر القمة ودورة جنيف الاستثنائية، على أن الحد من الفقر جزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية وأن الدعم الدولي المنسق ينبغي أن ينظر إلى تلك التنمية بمختلف أبعادها. وما يعنيه هذا الدعم المتناسك والمنسق ضمينا هو أن المشورة التي تسديها المنظمات الدولية إلى البلدان النامية بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة ينبغي أن تتفق أيضا وأهداف التنمية الاجتماعية.

٢٤ - بيد أن السياسات الوطنية للتنمية الاجتماعية لا تتأثر بإجراءات المنظمات التي تتمثل ولايتها في تعزيز التعاون الدولي فحسب، بل أيضا بإجراءات غيرها من الأطراف الفاعلة، العامة منها والخاصة، التي تنفذ استراتيجياتها الخاصة. وتشمل هذه الأطراف الفاعلة قبل كل شيء البلدان المتقدمة النمو، ومنظمات دولية مثل منظمة التجارة العالمية، والشركات عبر الوطنية. كما أصبحت المبادرات البادية للعيان التي اتخذتها حركات اجتماعية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، مثل المنتدى الاجتماعي العالمي الذي أنشئ في بورتو أليغري بالبرازيل قبل عدة سنوات، جزءا لا يتجزأ من الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين. والهدف من تلك المبادرات هو دراسة ومناقشة ما إذا كانت إجراءات تلك الأطراف الفاعلة تيسر التنمية الاجتماعية في العالم أو تعيقها. كما بُذلت جهود مكثفة بهذا الشأن في سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر في ساو باولو بالبرازيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بشأن موضوع تعزيز التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية تحقيقا للنمو والتنمية الاقتصاديين، لا سيما في البلدان النامية. وثمة مثال آخر على تعزيز الحوار الدولي بشأن جعل العولمة أكثر شمولية وهو العمل الذي تضطلع به اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، التي أنشئت برعاية منظمة العمل الدولية.

٢٥ - وثمة بُعد آخر هام في التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية للبلدان النامية هو الانتكاس الذي كثيرا ما يصيب الجهود والإنجازات الجزئية وحالات النجاح بسبب الاضطرابات والصراعات العنيفة. وارتفاع عدد هذه الصراعات وتكررها حاليا يذكّرنا بما تذكّر بأن منع الصراعات جزء لا يتجزأ من السعي إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية والحد من الفقر. وفي هذا السياق، رحبت لجنة التنمية الاجتماعية بالتزام البلدان الأفريقية، على النحو المنصوص عليه في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بالسلام وحل الصراعات كركيزة أساسية للتنمية المستدامة في المنطقة.

٢٦ - ومن الواضح بشكل متزايد أن بلوغ أهداف التنمية الشاملة والقضاء على الفقر يتوقف على هئية بيئة مواتية واتخاذ تدابير فعالة، بما فيها منع الصراعات، وتوفير موارد مالية كافية وثابتة، وزيادة فرص وصول الدول النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وذلك من أجل دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتنمية اجتماعية مستدامة، وتوطيد نظمها الديمقراطية.

٢٧ - ويبدو أيضا أن العولمة قد كشفت أوجه القصور في الإطار القائم للتعاون الدولي وزادت زيادة كبيرة الوعي لضرورة التعاون الدولي لتحقيق التنمية الاجتماعية. وأظهرت العولمة عدم التكافؤ بين النظم والمؤسسات الوطنية الحالية المعنية بالتنظيم والمساءلة والطابع

العالمي للعمليات الاقتصادية والمالية، مما أعطى زخماً جديداً للتعاون والحوار الدوليين. وللتصدي لهذا التحدي، تدعو الحاجة إلى إنشاء إطار مؤسسي لا يضع قواعد اقتصادية ومالية فحسب، بل يشمل أيضاً معالجة قضايا اجتماعية محددة ويسمح بذلك.

توصية

٢٨ - قد ترغب الجمعية العامة في التأكيد على أنه، بالنظر إلى الترابط المتزايد المتعدد الجوانب بين جميع المناطق والبلدان، كان التعاون الدولي المتناسك المعزز مكملاً لا غنى عنه لجهود البلدان النامية الرامية إلى تعزيز تنميتها الاجتماعية والحد من الفقر لديها. وينبغي أن يشمل هذا التعاون الدولي إرساء أسس ثقافة تمنع الصراعات وتعزز السلام، كما تُهيئ بيئة اقتصادية خارجية مواتية.

دال - العمالة كحالة خاصة

٢٩ - أشارت اللجنة، في استنتاجاتها المتفق عليها بشأن التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية، إلى العمالة في المواضيع التالية:

(أ) دعت إلى الاهتمام "اهتماماً كافياً بالعمل المنتج والمستدام" وإلى وضع "استراتيجيات العمالة" بشكل متنسق مع استراتيجيات النمو الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية؛ وشددت على ضرورة وضع "سياسات في مجال العمالة والعمل" بحيث تدعم كلا من النمو المصاحب للعمالة وكذلك العمالة التي تدعم تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛

(ب) اعتبرت أن "إشراك الشركاء الاجتماعيين" عنصر مهم في ضمان نجاح استراتيجيات العمالة؛ وأفادت أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تهدف إلى "العمل الجيد" والدفاع عن "حقوق العمال ومصالحهم"؛ ودعت إلى احترام اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية؛

(ج) كما شجعت اللجنة على تعزيز التعاون فيما بين البلدان "لمعالجة المعلومات المتعلقة بسوق العمل، وإصدار شهادات عن مستوى المهارات، بالإضافة إلى القضايا عبر الوطنية المتعلقة بمجرة اليد العاملة، وذلك بهدف حماية حقوق العمال المهاجرين وحفظ كرامتهم".

٣٠ - وأدى الإقرار بأن مسائل العمالة ما زالت على هامش خطة السياسة الإنمائية الشاملة رغم ما للعمالة من أهمية محورية في مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي، إلى اتخاذ مبادرتين دوليتين، هما خطة العمالة العالمية التابعة لمنظمة العمل الدولية، وشبكة تشغيل الشباب التابعة للأمم المتحدة.

٣١ - وتهدف خطة العمالة العالمية إلى وضع إطار شامل للعمالة يسمح بالتماسك والتنسيق بين السياسات. وتعتبر المعالجة الواضحة للهدف المتمثل في إيجاد فرص العمل ذات أهمية حاسمة في تحقيق النمو المرافق للعمالة، والعمالة المرافقة للإنصاف الاجتماعي، مع تفادي المبادلة بين نمو العمالة وضغط التضخم أو بين الإنتاجية والبطء في إيجاد فرص العمل.

٣٢ - وتركز المبادرة المتعلقة بشبكة تشغيل الشباب تركيزا كبيرا على مساهمة السياسات الخاصة بالعمالة في التلاحم الاجتماعي، وإشراك الشباب، وضرورة تعزيز سياسات فعالة تعالج البعد غير الاقتصادي للعمالة والعمل. وينبغي أن تهدف الأولويات المدرجة في إطار تلك المبادرة إلى إزالة العقبات التي تؤدي إلى ممارسات فيها تمييز ضد تشغيل الشباب بوجه عام، وإلى عدم تشغيل الشابات أو رجال الأعمال الشباب.

توصية

٣٣ - قد ترغب الجمعية العامة في التأكيد مجددا على أن إيجاد فرص العمل وتحسين ظروف العمل، وهما عنصران لا غنى عنهما في الحد من الفقر والإدماج الاجتماعي والتنمية الشاملة، ينبغي أن تكون في صلب الاستراتيجيات الإنمائية والتعاون الدولي لدعم السياسات الوطنية. وقد ترغب الجمعية أيضا في تشجيع المبادرات الحالية لمنظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز تشغيل الشباب ووضع استراتيجيات شاملة للعمالة.

ثالثا - المشاركة والشراكة كهدفين ووسيلتين للتنمية الاجتماعية

٣٤ - برزت المشاركة والشراكة في السنوات الأخيرة كهدفين وأداتين للتنمية الاجتماعية. ففي أعقاب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يتطلب الطابع العالمي المتزايد للتنمية الاجتماعية إشراك الجميع، بما في ذلك المحرومون في الوقت الراهن من كل صوت أو نفوذ سياسي، مشاركة فاعلة ومسؤولة. وبهذا الصدد، ترد العناصر الرئيسية الثلاثة التالية في استنتاجات اللجنة المتفق عليها بشأن التعاون الوطني والدولي:

(أ) مشاركة البلدان النامية في الشؤون الدولية؛

(ب) إقامة شراكة بين جميع الأطراف الفاعلة في عملية التنمية: أي القطاع الخاص والمجتمع المدني؛

(ج) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كمثال على الشراكة.

ألف - مشاركة البلدان النامية في الشؤون الدولية

٣٥ - بالنظر إلى "العقبات الكأداء" التي لا تزال تعترض "استمرار التكامل والمشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي" بالنسبة للبلدان النامية، أكدت لجنة التنمية الاجتماعية ضرورة اتخاذ "إجراءات فورية من أجل تذليل تلك العقبات". وشددت اللجنة على أنه "يجدر إيلاء مزيد من الاهتمام للأثر الاجتماعي للعولمة وأبعادها". ويتوقف هذا التكامل والمشاركة الكاملة بدرجة كبيرة على قدرة البلدان النامية على المشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي والتأثير فيها.

٣٦ - كما شددت اللجنة أيضا على أنه "في عالم يزداد عولمة، يقتضي الحال إقامة شراكات متجددة وفعالة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من أجل تحقيق الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا في مجال التنمية الاجتماعية، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية". ويقتضي ذلك، في جملة أمور، زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو التي لم تحقق بعد الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتلك المساعدة. وفي الوقت نفسه، أفادت اللجنة أنه "ينبغي للبلدان المستفيدة والمانحة، والمؤسسات الدولية، الحرص على جعل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر فعالية".

٣٧ - وأكدت اللجنة الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والعشرين بخصوص "ضرورة ضمان المشاركة الفعالة للبلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي"، التي يمكن تحقيقها، مثلا، عن طريق "المشاركة بقدر أكبر في المنتديات الاقتصادية الدولية، وبالتالي ضمان الشفافية والحاسبة في المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بمنح مكانة مركزية للتنمية الاجتماعية في سياساتها وبرامجها".

٣٨ - ويشير بيان صدر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولا سيما الفقرة ١٠ منه، إلى ضرورة تحديد سبل عملية مبتكرة كي يتواصل تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرارات الدولية ووضع معاييرها، ويشجع جميع المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة على اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق هذا الغرض.

٣٩ - وما زالت ضرورة إشراك حكومات البلدان النامية بقدر أكبر في مختلف المؤسسات الدولية التي تؤثر في القرارات والاتجاهات العالمية في جدول أعمال المجتمع الدولي منذ وقت ليس بالقصير، وما فتئت تحظى بالاهتمام في السنوات الأخيرة، ولا سيما في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري. ولا تقتصر المشكلة على مستوى تمثيل البلدان النامية في

لجان أو مجالس المنظمات، من قبيل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومصرف التسويات الدولية فحسب، بل تشمل أيضا قدرة البلدان النامية على المشاركة بفعالية في عملياتها اليومية وفي اتخاذ القرارات، بما فيها الإصلاحات.

توصية

٤٠ - قد ترغب الجمعية العامة في التشديد على أن التنمية الاجتماعية في البلدان النامية وقدرة هذه البلدان على اتباع سياسات اقتصادية - اجتماعية متكاملة تتطلبان إسهامها ومشاركتها الفعليين في صنع القرارات ووضع القواعد على الصعيد الدولي، بما في ذلك المتديبات المالية الدولية، وفي أن تهيأ بجميع المؤسسات الدولية أن تتخذ تدابير ملموسة لبلوغ ذلك الغرض.

باء - الشراكة بين جميع الأطراف الفاعلة في عملية التنمية: القطاع الخاص والمجتمع المدني

٤١ - سلّمت اللجنة بأن الشراكات بين جميع الأطراف الفاعلة أصبحت بشكل متزايد جزءا من التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية، داخل البلدان وعلى الصعيد الدولي على حد سواء. ويعني ذلك على الصعيد الوطني إقامة شراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وعلى الصعيد الدولي، شجعت اللجنة "شراكات طوعية من أجل التنمية الاجتماعية" وقررت مواصلة مناقشة تلك المسألة على الصعيد الحكومي الدولي.

٤٢ - وأبرزت اللجنة فيما يتعلق بالقطاع الخاص مسؤولية القطاع "على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك الشركات الصغرى والكبرى والشركات عبر الوطنية". ولا تتصل تلك المسؤوليات "بالآثار الاقتصادية والمالية لأنشطتها فحسب، بل أيضا بالآثار الإنمائية والاجتماعية والجنسانية والبيئية لهذه الأنشطة". وتتحمل الشركات أيضا مسؤوليات إزاء العاملين فيها. وفي هذا السياق "أكّدت اللجنة ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خلال مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بمسؤولية الشركات ومساءلتها".

٤٣ - وشهد العقد الماضي إدراكا متزايدا لإمكانية تعزيز إسهام القطاع الخاص في التنمية في معظم البلدان، عن طريق إكمال بعض الأنشطة التي تضطلع بها الدولة بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية وزيادة حجم مساهمة القطاع الخاص في مجالات أخرى، معا. وعلاوة على ذلك، من المسلّم به باطراد أن كلا الشركات الصغرى والكبرى في القطاع الخاص تتحمل مسؤولية المساهمة في جماعات ومجتمعات تقوم على الإنصاف ولديها القدرة على الاستمرار.

٤٤ - وإزاء هذه الخلفية، تدعو خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٤) إلى الحوار بين الشركات والمجتمعات المحلية، حيث تعمل هذه الشركات؛ وتشجّع الصناعة على تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي عن طريق مبادرات طوعية، بما في ذلك مدونات السلوك والشهادات والإبلاغ العام عن المسائل البيئية والاجتماعية.

٤٥ - وفي حين لا يوجد نهج مطبّق على الصعيد العالمي لتحديد أدوار ومسؤوليات كل من الحكومة والقطاع الخاص سعياً لتحقيق التنمية المعجلة، من واجب الحكومات كفالة مساهمة القطاع الخاص، المحلي والدولي على حد سواء، بأكبر قدر وفعالية ممكنين في بلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية. وللقيام بذلك، ينبغي للحكومات أن تعتمد تدابير تعزز مسؤولية الشركات ومسؤوليتها اجتماعياً، بما في ذلك عن طريق عقد اتفاقات واتخاذ تدابير حكومية دولية ووضع أنظمة وطنية ملائمة بشكل كامل وتنفيذها بصورة فعالة، وتدعم التحسين المتواصل لممارسات الشركات في جميع البلدان.

٤٦ - وعند اعتماد عناصر تتعلق بآليات السوق في مجالات كالصحة والتعليم والتدريب، تدعو الضرورة إلى اتخاذ عدد من الاحتياطات، ولا سيما فيما يتعلق ببلوغ الأهداف المتمثلة في الحصول على الخدمات بشكل متساوٍ وضبط تكاليفها وكفالة جودتها. وبما أن أهداف القطاعين الخاص والعام مختلفة عادة، يتعيّن على القطاع العام أن يحلّل تكاليف هذه الشراكات ومنافعها في السياق الأعم للمصلحة العامة، والأهداف الاجتماعية العامة، وتكامل السياسات العامة والقطاع العام. وينبغي مقارنة مزايا ومساوئ إقامة شراكات مع القطاع الخاص، بما في ذلك الضوابط اللازمة لكفالة تكامل القطاع العام، بآليات أخرى، بما فيها التعاقد والمشتريات وإمدادات القطاع العام.

٤٧ - والمجتمع المدني قوة متنامية على الصعيدين الوطني والعالمي. فهناك مجتمع مدني دولي ناشئ يمثّل شبكة من الأطراف الفاعلة عبر الحدود الوطنية. وتشارك هذه الأطراف الفاعلة في مناقشة المسائل العالمية، لا من منظور المصلحة الوطنية فحسب، وإنما أيضاً من منظور القلق إزاء التشعبات الدولية لمشاكل معيّنة. ويقوم المجتمع المدني، عن طريق النقد والمقترحات الصادرة عن القواعد الشعبية، بحفز مختلف المنظمات الدولية والحكومات والشركات العالمية على اتخاذ إجراءات تتعلق بمسائل من قبيل تحسين المستويات الاجتماعية، وظروف العمل، وتهيئة بيئة طبيعية أفضل ملائمة للصحة، وإعمال حقوق الإنسان للجميع. أما فيما يتعلق بمسؤولية منظمات المجتمع المدني، فإن المساءلة والشفافية والنزاهة المطلوبة من الحكومات والشركات في سياق الشراكات الفعالة من أجل التنمية الاجتماعية هي أيضاً مطلوبة من المنظمات غير الحكومية.

٤٨ - ويتضح مما سبق أن هناك حاجة إلى حوار اجتماعي على جميع الصُّعد. فينبغي لمنظمات المجتمع المدني، بما فيها نقابات العمال، أن تقيم حواراً مع الحكومات والشركات والمنظمات الدولية، وأن تجري أيضاً نقاشاً فيما بينها. إذ لا يمكن سماع جميع الأصوات في المجتمع، ولا سيما الحفاظ على التعاون بين العمال والشركات، إلا عن طريق التعاون والشراكات بين تلك المنظمات.

توصية

٤٩ - قد ترغب الجمعية العامة في التشديد على أن التنمية الاجتماعية تتطلب الاشتراك النشط من جميع الأطراف الفاعلة في عملية التنمية، بما فيها منظمات المجتمع المدني والشركات والأعمال التجارية الصغيرة. وقد ترغب الجمعية أيضاً في التأكيد في هذا الخصوص على أن مفهومي المسؤولية والمساءلة ينطبقان على جميع تلك الأطراف الفاعلة، وفي أن تقيّم بالأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تدمج هذين المفهومين في برامج أعمال كل منها. وقد ترغب الجمعية كذلك في تشجيع لجنة التنمية الاجتماعية على النظر في إمكانية إدراج موضوع إقامة شراكات طوعية دولية من أجل التنمية الاجتماعية في جدول أعمال الدورات المقبلة.

جيم - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كمثال على الشراكات

٥٠ - يجب التذكير بدايةً بأنه قد كُرس الالتزام ٧، في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة كليهما، للإسراع في تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في أفريقيا وأقل البلدان نمواً.

٥١ - وتقدم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) إطاراً واعداً لمعالجة الأبعاد الاجتماعية للتنمية الأفريقية في سياق التعاون الدولي. فقد وافق رؤساء الحكومات الأفريقية عن طريق هذه الشراكة (NEPAD) على الاضطلاع بمسؤولية مشتركة عن جملة أمور منها استعادة استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ عليه؛ وتدعيم آليات لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها؛ وتعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ واتخاذ إجراءات لتدعيم أطر قانونية، والعمل على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٥٢ - وعند النظر في الموضوع ذي الأولوية المتعلق بالتعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية، رحّبت اللجنة "بالأهمية التي أُعطيت للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تقرير الأمين العام بوصفها مثالا للشراكة بين الحكومات"، ودعت الأمين العام إلى "مواصلة تجسيد هذه الأبعاد في تقاريره المقبلة المقدّمة إلى اللجنة بشأن مواضيعها ذات الأولوية". وأقرّت اللجنة أيضاً بأن الأهداف وخطط العمل الواردة في الشراكة الجديدة

متسقة مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية.

٥٣ - وفي مشروع قرار اللجنة بشأن تنفيذ الأهداف الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده، شدد على "أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الرامية إلى استئصال الفقر في أفريقيا وجعل البلدان الأفريقية تسلك، أفراداً وجماعياً على السواء، درباً للنمو والتنمية المستدامين مما يفضي إلى تيسير مشاركة أفريقيا في عملية العولمة". وفي مشروع القرار نفسه، حُثَّ "المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على تنظيم عملية دعم البلدان الأفريقية وفقاً لمبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأهدافها وأولوياتها"، وطلب إلى "المؤسسات المالية الدولية ضمان أن يكون الدعم الذي تقدمه لأفريقيا متوافقاً مع مبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأهدافها وأولوياتها"^(٥).

٥٤ - وتمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عقداً جديداً بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ألزمت بموجبه هذه الأخيرة نفسها بتعزيز الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. وينطوي نجاح مثل هذه المبادرات الجديدة على تحقيق السلم والأمن؛ واستعراض التعاون الإنمائي الدولي دعماً للتنمية المعجلة لأفريقيا؛ وتوفير الإرادة السياسية للوفاء بالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأفريقية والبلدان المانحة على حد سواء؛ واستمرار الدعوة لتحقيق التنمية في أفريقيا.

توصية

٥٥ - قد ترغب الجمعية العامة في التأكيد من جديد على الدعوة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة وإلى مواصلة الجهود لمواءمة المبادرات الحالية المتعلقة بأفريقيا. وقد ترغب الجمعية أيضاً في أن تطلب من لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل في نطاق أعمالها إيلاء الأهمية اللازمة للأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

رابعاً - الملاحظات الختامية

٥٦ - تؤكد التوصيات التي تقدمت بها لجنة التنمية الاجتماعية بشأن التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية، تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ١٦٣/٥٧، على أهمية وضع سياسات متماسكة قائمة على المشاركة لتعزيز أهداف التنمية الاجتماعية. ولا يتطلب تماسك السياسات تحقيق التكامل الذي ما زال صعب المنال بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية فحسب، وإنما يتطلب أيضاً فهماً أفضل للأهمية

المباشرة لتعزيز ثقافة تدعو إلى منع نشوب الصراعات وإلى إحلال السلام من أجل التنمية الاجتماعية. فالمشاركة والشراكة هما وسيلتان وهدفان للتنمية الاجتماعية على حد سواء؛ إذ يستوعبان عددا متزايدا من الأطراف الفاعلة التي يتزايد الطلب على تحملها لمسؤولياتها وخضوعها للمساءلة.

٥٧ - والغرض من هذا التقرير، على النحو الوارد في الفقرة ٣ أعلاه، هو لفت نظر الجمعية العامة إلى المحتوى الموضوعي للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها لجنة التنمية الاجتماعية بشأن موضوعها ذي الأولوية "التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية". ويجدر التذكير بأن الجمعية العامة قد سلّمت في قرارها ١٦٣/٥٧ بأن اللجنة هي التي تضطلع بالمسؤولية الأولى عن متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، ورَحِّبَت بما تسهم به في ذلك الخصوص. لذا، فإن البديل المتاح للجنة هو أن تصيغ آراءها بشأن تلك المتابعة في قرارات تنظر فيها الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الحواشي

- (١) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفقين الأول والثاني.
- (٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٦ (E/2003/26)، الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الخامس.
- (٣) انظر قرار الجمعية العامة دأ - ٢/٢٤، المرفق.
- (٤) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار الثاني، المرفق.
- (٥) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٦ (E/2003/26)، الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثالث.